مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٠٢

الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد وو هايتاو	الصين
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عاليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد فافيركا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عموروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2017/563)

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمّد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/563، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (تكلم بالإنكليزية): على الرغم مما أحرز من تقدم جدير بالثناء في توطيد الديمقراطية، فإن الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل لا تزال مدعاة للقلق. والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المنطقة لتحقيق التنمية، وتحسين الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل وتعزيز الأمن البشري تعرقلها العوامل التقليدية والجديدة للصراع وانعدام الأمن.

وقد أدى الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية والتهديدات التي تطال سلامة الدولة، إلى تفاقم التهديدات التقليدية. وتشكل تلك العوامل، مقترنة بتغير المناخ، وتزايد أعداد الشباب والبطالة والتوسع غير المنضبط للمدن، عوامل الدفع المسببة للزيادة الكبيرة في مستويات الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر.

وفي منطقة الساحل، تمتد حالة عدم الاستقرار في مالي إلى بوركينا فاسو والنيجر، حيث يجري شن هجمات مميتة على طول المناطق الحدودية. وقد شهدت منطقة لبتاكو – غورما، التي تربط بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، زيادة كبيرة في الأنشطة العنيفة للمتطرفين والإرهابيين خلال الشهور القليلة الماضية، بما في ذلك شن هجمات منسقة عبر الحدود على المراكز الأمنية ونهب المستوطنات الحدودية. واستهدفت الجماعات المتطرفة العنيفة مقاطعات سوم ولوروم وياتينغا في شمال بوركينا فاسو ومنطقتي تيلابيري وتاهوا في غرب النيجر. ويخلف انعدام الأمن في تلك المناطق الحدودية آثارا ضارة على الاقتصاد المحلي.

وقد اجتمع قادة البلدان الثلاثة في نيامي في ٢٤ كانون الثاني/يناير تحت رعاية هيئة لباتكو – غورما وأعلنوا عن إنشاء قوة متعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار. وجاء هذا الإعلان على خلفية المناقشات الجارية بشأن تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وهي مبادرة تشمل جميع بلدان لبتاكو – غورما الثلاثة، فضلا عن تشاد وموريتانيا، والتي رحب بها مجلس الأمن في قراره ٢٣٥٩ (٢٠١٧) المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه. وأود أن أثني على بلدان الساحل على جهودها المتواصلة للتصدي للتحديات الأمنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمساعدتها في هذه المهمة الصعبة.

ولا يزال حوض بحيرة تشاد أيضا يشكل بؤرة لانعدام الأمن تنطوي على تحديات. وعلى الرغم من الجهود المحمودة التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والتي أضعفت إلى حد كبير قدرات جماعة بوكو حرام وقلصت الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها وحررت الآلاف من الأسرى، فإن الهجمات التي وقعت مؤخرا في مايدوغوري ومنطقة ديفا تثبت أن بوكو حرام ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة. وتثير طريقة تنفيذ تلك الهجمات وتطورها الشكوك في أن مقاتلي جماعة بوكو حرام ربما يكونون قد تلقوا تعزيزات.

ولا يزال هذا الوضع يتسبب في عواقب إنسانية مدمرة. ويكافح نحو ٥,٢ ملايين من النساء والرجال والفتيان والفتيات الأبرياء، الذين شُرد الكثيرون منهم في حوض بحيرة تشاد، من أجل مجرد البقاء. والتقاعس عن توفير الخدمات الأساسية والفرص المجدية لكسب الرزق للمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة يهدد بالإخلال بالنجاحات الأخيرة ضد جماعة بوكو حرام. وتوفر خطة التجديد التي اعتمدتها لجنة حوض بحيرة تشاد إطارا مفيدا للتعاون من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتدهور البيئة الأمنية.

وفي كانون الثاني/يناير، قُتل خمسة من العاملين الميدانيين من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في هجوم شنته عناصر مسلحة مجهولة قرب كونتشا، وهي منطقة كان يُعتقد أنها غير متأثرة بتهديد جماعة بوكو حرام. وبينما يجري التحقيق في المسألة، فإن الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع سلطات الكاميرون ونيجيريا من أجل تعزيز البروتوكول الأمني لاستئناف بناء الأعمدة الحدودية في المنطقة.

إن خطر الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية ينبغي ألا يصرف انتباهنا عن التهديدات الأمنية الملحة الأخرى، مثل التوترات بين القبائل التي تشهدها عدة بلدان. وتهدد الاشتباكات بين المزارعين والرعاة في جميع أنحاء المنطقة بتقويض السلام والتماسك الاجتماعي والأمن الغذائي. وتواصل الأمم المتحدة الدعوة إلى إيجاد حل إقليمي، وتدعم في الوقت نفسه بلدان المنطقة في تعزيز هياكلها الوطنية للسلام.

كما لا يزال غرب أفريقيا ومنطقة الساحل متأثرين سلبا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد السلام والأمن. ويواصل مهربو المخدرات والبشر والأسلحة عبور الحدود وإنشاء مناطق عمليات جديدة لهم، حيثما انسحبت أجهزة الدولة أو لم تعد تحتفظ سوى بوجود مؤقت. كما يمتد انعدام الأمن والفوضى إلى خليج غينيا، حيث تمارس العناصر الإجرامية القرصنة وتحتجز الرهائن.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل توفر نهجا متعدد الأبعاد للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على الصمود. وقد سُجل تقدم ملحوظ في تنفيذ الاستراتيجية. وترأستُ اجتماعين للجنة التوجيهية في أيار/مايو وحزيران/يونيه، جرى خلالهما الاتفاق على تقسيم واضح للمسؤوليات بين كيانات الأمم المتحدة على صعيد النشاط الدعوي والتوجيه الاستراتيجي والأنشطة البرنامجية. وبينما تهدف الأمم المتحدة إلى ترشيد الجهود والحد من الازدواجية بين مختلف الأطراف الفاعلة في منطقة الساحل، فإنها تركز أيضا على الربط بين منبر التنسيق الوزاري لاستراتيجيات منطقة الساحل وآليات استراتيجية الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، فإن أفرقة الأمم المتحدة القطرية تكثف جهودها لضمان تحقيق نتائج ملموسة على المستوى القطري.

وفي بوركينا فاسو وغامبيا، تواصل الأمم المتحدة اتباع نهج الحفاظ على السلام، دعما لأولويات حكومتي البلدين. ويركز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على استكمال المبادرات الإنمائية الجارية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بتدخلات سياسية محددة الأهداف وتعزيز المؤسسات في المجالات الحساسة سياسيا مثل العدالة وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة الوطنية.

وفي سياق الانتقال من حفظ السلام، فقد أجريت اتصالات مع السلطات في كوت ديفوار وأعتزم زيارة البلد قريبا بعد إحاطتي الإعلامية اليوم أمام مجلس الأمن. وهدفي هو العمل مع أصحاب المصلحة الإيفواريين لإدامة الانتعاش القوي في البلد وتعزيز جهود السلام والأمن. وفي ضوء أحداث التمرد الأخيرة والتي تهدد الانتعاش المذهل الذي يحققه البلد حتى الآن، يتحتم تقديم دعم مستمر لتعميق إصلاح قطاع الدفاع والأمن، فضلا عن المصالحة الوطنية وجهود نزع السلاح.

وينبغي أن تجري جهود مراجعة الدستور في المنطقة دون الإقليمية بطريقة تشاركية وشفافة وشاملة للجميع من أجل تعزيز أسس الحكم الديمقراطي. وأنا على تواصل مستمر مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والمجتمع المدني والشركاء الدبلوماسيين في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، بهدف بناء توافق في الآراء حول هذه المسألة وغيرها من المسائل الحاسمة. وما زلت آمل أن تزيد بلدان المنطقة وتيرة التقدم نحو التنفيذ الكامل للمعايير الإقليمية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بشأن تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، وكذلك الاحترام العام لحقوق الإنسان، بما في ذلك إدماج الشباب على نحو فعال في العمليات السياسية والإنمائية.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن مكتب الأمم المتحدة سيواصل العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء في التنمية في المنطقة للمساعدة على توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما أكرر مناشدتي للشركاء مواصلة مشاركتهم، بما في ذلك من خلال الدعم المالي، والاستمرار في إنقاذ الأرواح والترويج للحلول المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الإعلامية الشاملة. تُبيّنُ الأحداث والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الفترة الأخيرة التزامَ البلدان بالسلام والاستقرار المستدامين في المنطقة. ولسبب وجيه، شهدنا مؤخراً إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في الوقت عينه الذي يجري فيه سحب بعثة ليبريا تدريجيا.

وتود أوروغواي أن تهنئ حكومة وشعب غامبيا على تنصيب الرئيس أداما بارو في كانون الثاني/يناير، وتُثني على التزامه وجهوده الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقبل بضعة أيام، وفي هذه القاعة عينها، أثنينا أيضاً على شعب وحكومة كوت ديفوار على التقدم المحرز في بناء السلام وأعربنا عن تمنياتنا للبلد بالنجاح في هذه المرحلة الجديدة.

وتود أوروغواي أن تؤكد على الأهمية الأساسية للمبادئ الديمقراطية في المنطقة والاستقرار المؤسسي الذي ترتكز عليه هذه المبادئ. وفي هذا الصدد، نشجع بشكل خاص القادة السياسيين في غينيا – بيساو على إيجاد حل سياسي للأزمة، يستند إلى حوار بناء وشامل للجميع. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن السكان المدنيين في البلد هم من يتحملون وطأة آثار الركود السياسي المطول.

وفيما يتعلق بالأمن، نشعر بالقلق إزاء عدم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد وفي منطقة الساحل وإزاء الأنشطة الإجرامية في خليج غينيا. ونثني على عمل البلدان الإقليمية في إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، فضلاً عن العمل المُنجز في سياق مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وتدرك أوروغواي أن البلدان الإقليمية تواجه تحديات أمنية هائلة، وأن العديد من التحسينات باتت مطلوبة. ومع ذلك، نرى أن الإرادة السياسية للانضمام إلى القوى الإقليمية في السعي إلى تحقيق هدف مشترك هي أمر جدير بالتنويه وينبغي دعمه. ويشجعنا التقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام – وبخاصة إطلاق سراح ٨٢ فتاة أخرى كنّ قد اختطفن في شيبوك. وإعادة تأهيلهن وإعادة إدماجهن في المجتمع أمر أساسي. كما ندين وبشدة الممارسة الجبانة للجماعة الإرهابية باستخدام النساء والفتيات كمفجرين انتحاريين.

وتُظهر زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التزام المجتمع الدولي بتلك المبادرة وهي اعتراف

ضمني بأن جهود البلدان الأعضاء فيها تسير على المسار الصحيح. وقد أمكن لمجلس الأمن أن يقف بنفسه على التحديات الهائلة التي تواجهها هذه البلدان وحكوماتها من خلال البعثات التي أوفدها إلى غينيا – بيساو ومالي والسنغال وبلدان حوض بحيرة تشاد، في آذار/مارس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ على الترتيب.

كما تطرق حوارنا مع الممثل الخاص في آذار/مارس، عندما كان يبدأ عمله في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بعد الموافقة على الدمج، بصورة استباقية إلى التحديات المتوقعة وكان حوارا هاما للغاية. وكما أشار الممثل الخاص على نحو مناسب، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة تبعث على القلق ومما يؤدي إلى تفاقمها آثار تغير المناخ وانعدام الأمن – وبخاصة في شمال شرق نيجيريا وفي منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون الذين يقدّمون الدعم وندعوهم إلى الوفاء الكامل بالتعهدات المعلنة في مؤتمر أوسلو للشؤون الإنسانية من أجل نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد المنعقد في شباط/فبراير.

وأخيراً، ننوّه بأن التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل سيكون أساسياً لدعم الاستقرار الطويل الأجل للمنطقة بأسرها.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن التقرير نصف السنوي (S/2017/563) لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتطورات الأخيرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

منذ بداية السنة، شهدنا تطورات إيجابية هامة في جميع أنحاء المنطقة. ونشيد إشادة كبيرة بما اضطلع به السيد شمباس والمكتب مؤخرا من مساع حميدة ودور هام في منع نشوب النزاعات في غامبيا وبوركينا فاسو وبلدان إقليمية أخرى. وفي الوقت نفسه، لا يزال وضع أجزاء مختلفة من منطقة الساحل في غرب أفريقيا هشاً بسبب تهديدات جماعة بوكو حرام وغيرها من المنظمات الإرهابية.

ومع أخذ تلك المخاطر بعين الاعتبار، ربما تصبح أعمال مكتب الأمم المتحدة أكثر صعوبة بعد إغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونعتقد أن إنشاء ونشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سيسهم بشكل إيجابي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وفي مساعدة المكتب على التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة ومعالجة التهديدات الأمنية العابرة للحدود – بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والقرصنة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بزيادة فعالية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ والتصدي للإفلات من العقاب والفساد؛ وتعزيز الإصلاحات الهيكلية والأمن والعدالة وسيادة القانون؛ والنهوض بحقوق الإنسان؛ وزيادة القدرة على الصمود. وإشراك المرأة والشباب يمثل مهمة لا تقل أهمية في إطار هذه الاستراتيجية، والذي يمكن أيضاً أن يكون نموذجاً لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلدان الأفريقية الأخرى.

وكازاخستان مقتنعة بأن هذا النهج دون الإقليمي والشامل، الذي يربط بين الأمن والتنمية والجهود الإنسانية، هو أنجع السبل لتحقيق السلام والازدهار. وقد أعادت بعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى حوض بحيرة تشاد التأكيد مجدداً على ضرورة اتباع نهج دون إقليمي ومنسق يركّز على الأسباب الجذرية للنزاعات ويعزز التنمية. ولذلك، من الضروري تعزيز الاتساق والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة ولجنة بناء السلام، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة خليج غينيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والحكومات الوطنية. ونحن بحاجة أيضاً إلى تعبئة المؤسسات

المالية الدولية والبلدان المانحة لضمان التمويل المستدام على المدى الطويل.

وأخيراً، ستعمل كازاخستان مع أعضاء المجلس والجهات الفاعلة الرئيسية لإيجاد حل لتحقيق سلام دائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد محمد بن شمباس، على إحاطته الإعلامية.

تود بوليفيا أن تهنئ قادة بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية. ومسار السلام في كوت ديفوار مثال على ذلك. وقد أنجزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولايتها بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه. ونشيد بالتزام منظومة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدعم الحكومة وضمان صون السلام في البلد وتحقيق الرخاء لشعبه.

تُسلّط بوليفيا الضوء على عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجالات الحكم الرشيد، والأمن، وحقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، والدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة. ونعي أيضاً أننا بحاجة إلى الدعم من جميع أعضاء المجتمع الدولي للقيام بذلك العمل. وفي هذا الصدد، نقدّر دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية – مثل الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغيرها من الجماعات المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بالحكم الرشيد، فإننا نود أن نسلط الضوء على التقدم الذي أحرز في مجالات مثل التسوية السلمية للأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا والأعمال التحضيرية للانتخابات في ليبريا وسيراليون والمبادرة الرامية إلى تعزيز التنمية في المنطقة. وفيما يتعلق بالمبادرات بشأن المسائل الجنسانية، التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فإننا نؤيد ونشجع عمله في تعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية من أجل السلام والأمن.

كما نشيد بالعمل الذي ما فتئ مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يضطلع به في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة، فضلا عن الإصلاحات الدستورية التي نفذت في بنن وبوركينا فاسو وليبريا وسيراليون. وقد مكنت الصلات التي أقامها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بين أفضل الممارسات وجلسات التحاور التفاعلية والدبلوماسية الوقائية وتعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية من إطلاق مبادرات من أجل السلام والأمن فضلا عن الملكية الوطنية والشمول، الأمر الذي يمهد الطريق لتعزيز الحلول السلمية في إطار ديمقراطي.

وتؤيد بوليفيا تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، على النحو المبين في البيان الرئاسي S/PRST/2017/2، ونشجع أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على مواصلة عملهم بالتنسيق مع الأمين العام والاتحاد الأفريقي، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧). وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التحالف الحالي بين الشركاء في المنطقة، بما في ذلك بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يمكن أن يسهم بطرق تجعل من الممكن التصدي بصورة شاملة للتحديات السياسية والاقتصادية والإنمائية والأمنية في المنطقة، مع تحديد أسباب عدم الاستقرار هناك.

ويساورنا القلق إزاء المشاكل المعقدة التي تواجه العديد من البلدان في المنطقة التي تتعامل مع تحديات هائلة تعترض جهودها

الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. فانعدام الأمن والجريمة العابرة للحدود والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاتجار بالأسلحة والمخدرات يسفر عن نزاعات تؤثر سلبا على سكان المنطقة وتنميتها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار والحالات الإنسانية المزرية والإرهاب. وتدين بوليفيا هذه الأعمال، ولا سيما الإرهاب، التي لا يمكن تبريرها والتي تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، الصادر في ٣١ آذار/مارس، في مكافحة الجماعات الإرهابية، بما فيها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش.

كما تشدد بوليفيا على أن أسباب الأزمة الخطيرة التي تتعامل معها المنطقة هي نتاج لسياسات التدخل في شمال أفريقيا. ومن المستحيل مناقشة أزمة بهذا الحجم في ذلك الجزء من العالم من دون الأخذ في الحسبان بالتدخل في ليبيا، الذي أسفر عن تدفق الأسلحة والمرتزقة إلى المنطقة. وترفض بوليفيا رفضا قاطعا سياسات التدخل هذه التي تزعزع السلم والأمن الدوليين وتقوضهما.

وأخيرا، نحث دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على مواصلة عمليتها لتحقيق الاستقرار مع المراعاة التامة للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع أعضائها.

السيد إيليتشويف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام، على تقريره الموضوعي والشامل (S/2017/563). ونحن نتفق مع تقييمه بأن الوضع في المنطقة الواسعة والمتنوعة التي يغطيها معقد. فلا يزال التهديد الإرهابي حادا، والقضاء عليه هو أحد المهام الرئيسية على جدول الأعمال الإقليمي. وحتى ذلك الحين، سيكون من المستحيل تحقيق استقرار سياسي مستدام أو إحراز تقدم ملموس في حل المسائل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن مختلف الجماعات الإجرامية والقراصنة والمهربين يعملون بشكل وثيق مع الإرهابيين، ويستغلون الثغرات في الأمن الوطني وأمن الحدود لفائدة أنشطتهم غير القانونية ويستفيدون أساسا من الفوضى وعدم الاستقرار ومعاناة المدنيين.

كل ذلك يضع عبئا إضافيا على الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وللأسف فإن البيانات الإحصائية الجافة المفهومة للأخصائيين ذوي الدراية بالمنطقة لا تنقل حجم الحقائق المأساوية في المنطقة، بالنسبة للعديد من الناس العاديين. وسيستغرق الأمر وقتا طويلا ومساعدة دولية مضاعفة للتغلب على الاتجاهات السلبية. إننا نشيد باستجابة لجنة حوض بحيرة تشاد وعملها في تشكيل قوة رد سريع مشتركة متعددة الجنسيات مع بنن.

ونرحب بإنشاء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل قوة لمكافحة الإرهاب، أقرها مجلس الأمن في القرار ٢٣٥٩ (٢٠١٧)، ونحث على أن يتم نشرها في الميدان في أقرب وقت ممكن. ونشدد على أنه ينبغي الاضطلاع بالجهود الرامية إلى تحسين الأمن والاستقرار كجزء من نهج شامل يجمع بين التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب والجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية النظامية، ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتوفير فرص العمل للشباب.

ونحن نقدر تقديرا عاليا الخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتقديم مختلف أنواع المساعدة إلى البلدان في هذا الجزء من أفريقيا. ومن المهم أن نضمن، كما في السابق، تنسيق هذه الجهود مع المجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو ولجنة حوض بحيرة تشاد والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغيرها. ونعتقد كذلك أنه من المهم أن نضمن تحسين فعالية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي لم يتم بعد تحقيق

إمكانياتها بالكامل، وأن تأخذ وكالات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء ذلك العامل في الاعتبار عند تنسيق جهود المعونة مع حكومات المنطقة.

وينبغي، في ذلك الصدد، إيلاء الأولوية لآراء البلدان التي أعدت الاستراتيجية من أجلها. وعلينا أن نضمن، قبل كل شيء، أن المساعدة الخارجية لا تتخذ شكل الحلول التي تفرضها جهات خارجية على الحكومات الأفريقية. فنحن نؤيد الموقف المبدئي المتمثل في أن التدخل الخارجي غير مقبول. ونحن جميعا نتذكر أن جذور التدهور الحاد للحالة في المنطقة تعود إلى العام ٢٠١١ عندما أدى التدخل الخارجي إلى عملية تهدف إلى تغيير النظام في ليبيا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.